



28 أبريل 2014

صاحب الجلالة ملك إسبانيا الملك خوان كارلوس

صاحب الجلالة،

نكتب لنلفت انتباهكم للوضع المؤسف لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، ونطلب منكم اثاراً قضايا حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية خلال زيارتكم القادمة إلى البحرين الرامية إلى مناقشة العلاقات الاقتصادية والثنائية. تدعوكم المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، كزعيم لنظام ملكي دستوري ديمقراطي شهد فترة سابقة من الاستبداد والقمع، لتسليط الضوء على الحاجة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان لمملكة مستقرة ومزدهرة.

كما تعترف وتشيد المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين بالجهود الإسبانية السابقة في اثاراً مثل هذه المخاوف؛ بما في ذلك من خلال المشاركة في توقيع ثلاثة بيانات مشتركة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والتي عبرت من خلالها عن مخاوف جدية من استمرار تراجع حالة حقوق الإنسان في البحرين. وقد أدانت البيانات، التي صدرت في أعقاب احتجاجات واسعة وحملة القمع في فبراير 2011، الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقوانين التي قيدت إلى حد كبير من الحقوق الأساسية للمواطنين، وعدم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وفشل البحرين في التنفيذ المجدي لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والاستعراض الدوري الشامل لعام 2012. دعت البيانات أيضاً البحرين للتعاون الكامل مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وفي الوقت منذ مشاركة إسبانيا في التوقيع على مثل هذه التصريحات حتى الآن، لم تبذل البحرين أي جهد لتصحيح أوجه القصور في مجالات حقوق الإنسان هذه أو قيامها بالتعاون الكامل مع مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وافق الملك حمد مؤخراً على سن سلسلة من التدابير التشريعية التي وسعت نطاق قانون الإرهاب البحريني لتقييد العديد من أشكال المعارضة السياسية، والحد بشدة من حقوق حرية التعبير والتجمع والصحافة. ونتيجة لذلك، تضخمت السجون في البحرين إلى ما يقرب 3800 من السجناء السياسيين في الوقت الحالي. وقد اصدرت الأمانة العامة للتظلمات في البحرين مؤخراً تقريراً يوثق اكتظاظ السجون البحرينية، ففي كثير من الأحيان تأوي الزنزانة الواحدة أكثر من مرتين ونصف قدرتها الاستيعابية. كما تعرض العديد من هؤلاء السجناء السياسيين، بما فيهم الأطفال، بصورة منهجية للاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والاعتداء، كما تعرض البعض للتعذيب. وتتم هذه الانتهاكات في بيئة من الإفلات من العقاب، حيث لا تتم إدانة المعتدين ومنتهكي حقوق الإنسان. والقلائل الذين أدينوا بالاعتداء والتعذيب والتسبب في موت السجناء والمتظاهرين تمت تخفيض عقوباتهم بالسجن بشكل كبير جداً.

هذه الانتهاكات المستمرة تقف في تناقض صارخ مع الهدف والغرض من توصيات لجنة تقصي الحقائق في البحرين والاستعراض الدوري الشامل لعام 2012 الذي قبلت به الحكومة. وعلاوة على ذلك، تناقض مثل هذه الانتهاكات بشكل مباشر مختلف المعاهدات والالتزامات الدولية التي قطعها مملكة البحرين لتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما رفضت البحرين أيضاً السماح للإجراءات الخاصة للأمم المتحدة الوصول إلى البلاد لمتابعة العدد المتزايد من الشكاوى التي تستلمها مكاتبهم. خاصةً فيما يتعلق بزيارة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيرها من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، السيد خوان منديز التي ألغيت مرتين.

العلاقات الاقتصادية والثنائية القوية مع مملكة البحرين على المحك دون إصلاح كبير وعاجل. كحليف لمملكة البحرين، ندعوكم لإشراك الأعضاء المسؤولين في أسرة آل خليفة الحاكمة بصراحة للتعبير عن مخاوفك على القيود الصارمة



# Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain

1001 Connecticut Ave NW, Suite 205 • Washington, D.C. 20036 • (202) 621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

المفروضة على الحقوق السياسية والإنسانية للمواطنين في البحرين، وندعوكم، بخبرتكم في الإشراف على الإصلاح الديمقراطي في اسبانيا، تشجيع مسار تعاوني شامل للخروج من الأزمة السياسية وأزمة حقوق الإنسان الحالية في البحرين.

نشكركم على اهتمامكم ومنتطلع إلى استمرار التزام جلالتم بحقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي.

مع خالص التقدير،

حسين عبدالله

الرئيس التنفيذي للمنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين